لمدة 3 أيام في معرض الكويت الدولي بمشرف صالة رقم 5

الأحمد: الكويتية للاستثمار تطلق فعاليات معرض الصناع العالمي «ميكر فير» 9 فبراير المقبل

- اختيار الكويت لتنظيم المعرض للمرة الأولى من خلال الشركة يعد تتويجا لمسيرة عمل امتدت لعقود طويلة
- «ميكر فير» الكويت منصة إقليمية لمشاريع الصناع في الخليج والمنطقة من بين 39 دولة في مختلف أرجاء العالم
- اللجنة المنظمة رصدت أكثر من 30 ألف دولار للمراكز الثلاثة الأولى.. ومشاركات خليجية كثيفة في ورش العمل

عمرو شيخ العرب

أعلن المدير العام للشركة الكويتية للاستثمار فواز الأحمد رسميا عن تنظيم الشركة لمعرض الصناع العالمي «ميكر فير– الكويت» برعاية حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، وبحضور معالي وزير التجارة والصناعة السيد خالد ناصر الروضان، خلال الفترة من 9 الى 11 فبراير 2017 في معرض الكويت الدولي بمشرف الصالة رقم 5.

وقال الأحمد في المؤتمر الصحفي الذي عقدته الشركة لهذه المناسبة، ان اختيار دولة الكويت لتنظيم معرض الصناع العالمي Maker Faire للمرة الأولى من خلال الشركة الكويتية للاستثمار يعد تتويجا لمسيرة عمل امتدت لعقود طويلة لم تألُ خلالها الشركة جهدا في خدمة المجتمع الكويتي، كما أنه يعد ثقة في دورها ومكانتها عالميا والتي جسدتها موافقة الإدارة العليا للمعرض الأم في الولايات المتحدة على منح التراخيص اللازمة للشركة تمهيدا لإقامة المعرض على أرض الكويت ليكون المنصة الإقليمية لمشاريع الصناع في الخليج والمنطقة، من بين 39 دولة في مختلف أرجاء العالم تقوم بتنظيمه ، مؤكدا حرص الشركة على إقامة المعرض بشكل سنوي في الكويت ومن المقرر أن تزيد مدة انعقاده من 3 الى 5 أيام في فبراير العام المقبل 2018 ، على ان يتزامن موعد انعقاده مع احتفالاتنا بالأعياد الوطنية، كما يصادف انعقاده هذا العام اختيار الكويت عاصمة الشباب العربي لعام 2017.

وبين ان اللجنة المنظمة رصدت جوائز نقدية تصل الى أكثر من 30 ألف دولار للفائزين بالمراكز الثلاثة الأولى، منوها الى ان نحو 50 شخصا تطوعوا للمساهمة في تنظيم المعرض .

وسلط الأحمد الضوء على أحد المشاريع المجتمعية الناجحة للشركة الكويتية للاستثمار وهو معرض أيادي كويتية الذي نظمته الشركة في الفترة من 3 الى 5 مارس 2016 وحظى باهتمام واسع على المستوى الرسمي والشعبي، وكذلك لفت انتباه مسؤولي معرض ميكر فير في الولايات المتحدة عندما تم إطلاعهم على مشاريع المعرض التي أشادوا بها مؤكدين أن مثل هذه المعارض والمشاريع هي البداية الحقيقية للانطلاق نحو صناعة واعدة بأيادي كويتية خالصة، موضحا أن المعرض ضم في نسخة العام الماضي نحو 50 مشروعا من مشاريع الابداع والمواهب الكويتية الشابة يمثلون عددا من الجهات على رأسها مركز صباح الأحمد للموهبة والابداع.

وأعتبر الأحمد أن هذه المبادرة (معرض Maker Faire) التي تقوم بتنظيمها الشركة الكويتية للاستثمار تُعدُ إضافة مهمة الى سجلها الحافل في مجال المسؤولية الاجتماعية الأمر الذي يعكس دور الشركة الرائد في هذا المجال التزاما منها تجاه مختلف الفعاليات التي تهدف إلى خدمة المجتمع والمساهمة في تنميته على نحو أفضل، لاسيما الاستثمار الأمثل في مستقبل الأمه وهو الشباب الذي يعدُ جزء من سياساتنا الراسخة في خدمة المجتمع والرامية إلى تعزيز الدعم اللازم لهم لمواكبة احتياجاتهم ومتطلباتهم لمستقبل أفضل، خصوصا وأنهم بحاجة الى كافة المحفزات ليكونوا شركاء فاعلين في التنمية.

وقال: «نظرا لأهمية المعرض فقد قامت مؤسسات وشركات من القطاعين العام والخاص بتقديم الرعاية والدعم للمساهمة في إنجاح هذا العمل الكبير الذي يضيف رصيدا جديدا لدولة الكويت عموما وللرعاة والمشاركين على وجه الخصوص، مشيدا بدور كل من: بنك الكويت الوطني الراعي البلاتيني، ووزارة الشباب وشركة معرض الكويت الدولي ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي الرعاة الذهبيون، وكل من الرعاة الفضيين: شركة كامكو للاستثمار، ماكدونالدز، تويوتا الساير ، وبنك الكويت الصناعي، والرعاة البرونزيون المسار للإجارة، كي آي سي للوساطة المالية، فيما الرعاية الإعلامية تقدمت بها مجموعة الراي الإعلامية، فضلا عن مشاركة بعض الجهات والمؤسسات في فعاليات المعرض».

وأشار الأحمد الى الاهتمام الواسع لدى الشباب وحرصهم على المشاركة بمشاريعهم وأفكارهم الوليدة في Maker Faire – الكويت، والتي تؤكد حقيقة دامغة تتمثل في وجود قطاع عريض من الصناع بحاجة الى الدعم والمساندة للعمل على إنجاز مشروعاتهم التي قد يكون لها صدى عالمي مستقبلا، لافتا الى ان نسبة تسجيل أصحاب المشاريع شهدت أعدادا تفوق ما هو متاح خلال الفترة الماضية، حيث تعمل الشركة على استيعابهم جميعا.

في السياق نفسه بين الأحمد ان عدد المشاريع المشاركة في معرض Maker Faire بلغت حتى الآن 77 مشروعا بعد إغلاق باب التسجيل وتصفية المشاريع التي بلغ عددها 158 مشروع، تتوزع على مجالات تكنولوجية وهندسية وحرفية ويدوية، مشيرا الى أن هناك مشاركات كثيفة من دول مجلس التعاون الخليجي لتقديم ورش عمل ضمن الورش المزمع إقامتها داخل المعرض بعدد يزيد عن 5 ورش.

وأوضح أن الشركة تطمح في طرحها لفكرة المعرض من خلال جعله أحد أكبر الفرص الداعمة للمشاريع الكويتية والعربية الصغيرة ودمجها بأدوات التكنولوجيا الحديثة، حيث سيتيح المعرض للصناع فرصة عرض منتجاتهم ومشاريعهم وأفكارهم أمام الجمهور وتقييمها بشكل مباشر من خلال التفاعل معها، علما أن هناك لجنة فنية من المعرض الأم في نيويورك ستقوم باختيار أفضل المشاريع كخطوة أولى في طريق التصنيع التي تساهم في تعزيز دور الصناعة المحلية والعربية.

التقرير توقع تحسن السيولة تماشيا مع تسارع نمو الودائع إثر قوة الإيرادات النفطية

«الوطني»: استعادة نمو الناتج المحلي الإماراتي لقوته خلال العام 2017

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

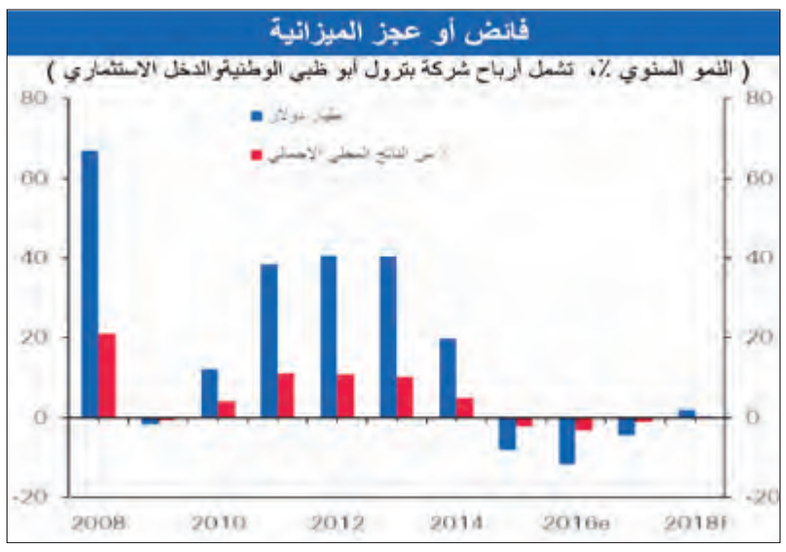

فائض أو عجز الميزانية

- النمو غير النفطي قد يستعيد قوته بعد عامين إثر تسجيل زيادات في قطاعي النقل والسياحة
- عجز الموازنة قد يستمر في العام 2017 ليسجل فائضا في العام 2018 نتيجة ارتفاع الإيرادات الحكومية

قال تقرير صادر عن البنك الوطني امس الثلاثاء انه من المتوقع أن يستجمع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الإمارات قوته بعد أن شهد تباطؤا دام عامين متتاليين وذلك إثر تعافي القطاع غير النفطي مقابل الاعتدال الذي شهده نمو القطاع النفطي. إذ نتوقع أن يحقق نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ارتفاعا ليصل إلى 3.0 بالمئة في العام 2017 و4.0 بالمئة في العام 2018 من نسبة تقدّر عند 2.5 بالمئة في العام 2016. وقد يقابل هذا التعافي في الاقتصاد غير النفطي التراجع الذي قد تشهده الزيادات في القطاع النفطي بتأثير من قرار أوبك لخفض الانتاج لا سيما في قطاع الضيافة وقطاع البناء والتشييد وذلك تماشيا مع دور القطاعين الفاعل في فترة الاستعدادات للمعرض الدولي الذي ستستضيفه دبي في العام 2020 (إكسبو 2020).

من المتوقع أن يتقلص نمو الاقتصاد النفطي في المدى القريب إلى المدى المتوسط على أقل تقدير وذلك على خلفية القرار الذي اتخذته منظمة أوبك بشأن خفض الانتاج في الثلاثين من نوفمبر للمرة الأولى منذ ثمان سنوات من أجل دعم أسعار النفط وذلك بواقع 1.2 مليون برميل يوميا لمدة ستة أشهر بدءا من شهر يناير 2017. لذا فإننا نتوقع أن يتباطأ نمو الاقتصاد النفطي الحقيقي من2.4 بالمئة في العام 2016 ليصل إلى 1.6 بالمئة في العام 2017 ومن ثم يعاود ارتفاعه في العام 2018 إلى 2.8 بالمئة تقريبا تماشيا مع عودة الانتاج لمستوياته قبل الخفض .

وقد يشهد الاقتصاد غير النفطي بالمقابل تعافيا في العام 2017 ويحافظ على قوته حتى العام 2018 تماشيا مع تسارع النشاط في القطاعات التي تشكل أهم محركات نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي كقطاع النقل والمواصلات وقطاع البناء والتشييد وقطاع السياحة. كما بدأت أيضا بوادر الاستقرار بالظهور في قطاع العقار السكني بعد أن شهد تباطؤا لعامين متتاليين. ونتوقع أن يحقق النمو غير النفطي قفزة إلى 3.6 بالمئة و4.5 بالمئة في العامين 2017 و2018 على التوالي من نسبة تقارب 2.6 بالمئة في العام 2016.

وتشير البيانات الأخيرة لمؤشر «ماركت» لمديري المشتريات الذي يقيس نمو الاقتصاد غير النفطي إلى ارتفاع نشاط القطاع على المدى القريب إلى المتوسط. فقد ارتفع المؤشر العام من 53.2 في أكتوبر 2016 إلى 54.2 في نوفمبر 2016نظرا لاستقرار الأوضاع الاقتصادية المحلية الذي قابل ضعف الطلب الخارجي. كما ارتفع أيضا مكون التوظيف في المؤشر ليصل إلى أعلى مستوياته منذ أربعة أشهر عند 51 ما ساهم في تلاشي المخاوف بشأن ضعف الأوضاع الاقتصادية ونمو التوظيف.

الاقتصاد غير النفطي

يعتبر اقتصاد دبي المتين المتمثل في قطاع الضيافة وقطاع البناء والتشييد من أهم دعائم الاقتصاد غير النفطي. إذ لا يزال عدد المسافرين في مطار دبي الدولي قويا مسجلا ارتفاع بواقع 2.7 بالمئة على أساس سنوي ليصل في أكتوبر إلى 6.4 ملايين مسافر. وبالرغم من التراجع المستمر في متوسط معدلات الغرف اليومية في فنادق دبي على مدى العام الماضي إلا أن الطلب لا يزال قويا نسبيا كما هو واضح في متوسط معدل إشغال الغرف والذي حافظ على قوته عند 75.6 بالمئة في أكتوبر 2016.

وسيستمر قطاع البناء والتشييد في دبي في دعم النمو غير النفطي. إذ سيحافظ على قوته تماشيا مع استعدادات المعرض الدولي 2020 من خلال عدد من المشاريع كتشييد المباني وتوسعة المترو وبناء الطرق والجسور. كما سيستفيد القطاع أيضا من رؤية الإمارات المستقبلية للعام 2021 واستراتيجيتها للمدى الطويل التي تطمح للاستعداد لفترة ما بعد النفط من خلال إنعاش اقتصاد الدولة غير النفطي وتحقيق التنويع الاقتصادي.

وقد انعكست متانة اقتصاد دبي على مؤشر تتبع الاقتصاد لبنك الإمارات دبي الوطني الذي يعتبر مشابها لمؤشر مديري المشتريات من حيث تتبع نشاط دبي غير النفطي. إذ شهد المؤشر تسارعا في الفترة الأخيرة ليصل إلى مستويات قوية في قطاعي السياحة والسفر وتجارة التجزئة والجملة.

أسعار العقار السكني

بدأ نمو أسعار العقار السكني بالاستقرار بعد التباطؤ الذي شهده لحوالي عامين إثر شدة الضوابط وارتفاع وفرة الوحدات السكنية وقلة الإقبال. وتشير شركة «أستيكو» للخدمات العقارية إلى تراجع أسعار الشقق بواقع 2.0 بالمئة على أساس سنوي في الربع الثالث من العام 2016 مقابل تراجعها في الربع الأسبق بواقع 4.0 بالمئة على أساس سنوي. ونتوقع أن يستمر هذا الاستقرار حتى نهاية العام 2017 على أقل تقدير ليتسارع بعد ذلك نمو الأسعار إثر قوة الطلب.

واستمرت قيمة الصفقات العقارية بالتراجع خلال العام 2016 بينما ظل عدد الصفقات ثابتا ما قد يشير إلى قوة القطاع السكني الأقل تكلفة. وقد يشير الارتفاع الأخير في قيمة الصفقات العقارية إلى تعافي قطاع العقار السكني الفاخر.

التضخم يواجه ضغوطات

بدأ معدل التضخم باستعادة بعض قوته مؤخرا بعد أن ظل متدنيا لمعظم العام 2016 وذلك نتيجة ارتفاع معدل التضخم في خدمات المسكن الذي يشغل حيزا كبيرا في مؤشر أسعار المستهلك. إذ تشير البيانات الأخيرة إلى ارتفاع التضخم العام من 1.4 بالمئة على أساس سنوي في سبتمبر إلى 1.9 بالمئة على أساس سنوي في أكتوبر2016. كما تشير البيانات أيضا إلى ارتفاع معدل التضخم العام أكثر نتيجة تسارع معتدل في تضخم أسعار المواد الغذائية التي على الرغم من ذلك التسارع إلا أنها ظلت عند مستوى 2.3 بالمئة على أساس سنوي. ونتوقع أن يرتفع معدل التضخم تدريجيا في العام 2017 ليبلغ متوسط 3 بالمئة خلال العام تماشيا مع تعافي أسواق النفط العالمية الذي سيساهم بدوره في ارتفاع التضخم في مكون النقل والمواصلات وتسارع التضخم في مكون الإسكان. ومع ظهور بعض بوادر التعافي على قطاع الإسكان فمن الممكن أيضا أن يرتفع التضخم خلال العامين 2017 و2018.

فائض في الموازنة

نتوقع أن يستمر العجز في الميزانية في العام 2017 مع قدرة السلطات على مواجهته لتحقق لاحقا فائضا في العام 2018 على خلفية ارتفاع الإيرادات. إذ سجلت الموازنة عجزا خلال العام 2015 لأول مرة منذ ست سنوات بعد أن تراجعت أسعار النفط وأثرت سلبا على الإيرادات النفطية. إلا أن العجز قد بدأ بالتراجع تماشيا مع تعافي أسواق النفط وتقديم الإصلاحات المالية ليقدر عند 1.1 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2017 من نسبة تقدر عند 3.3 بالمئة في العام 2016 ومن ثم إلى فائض طفيف بنحو 0.5 بالمئة في العام 2018. وقد استطاعت السلطات الإماراتية مواجهة ذلك العجز لما تمتلكه الدولة من احتياطات ضخمة تفوق نسبة 200 بالمئة من نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي ما ساهم في دعم مستويات الإنفاق في دبي وأبوظبي لا سيما فيما يخص مشاريع البنية التحتية. إذ من المتوقع أن يتسارع نمو الإنفاق على البنية التحتية في دبي استعدادا للمعرض الدولي في العام 2020 (إكسبو 2020).

وبالرغم من ذلك إلا أن الإمارات الرائدة قد بدأت بتقديم بعض الإصلاحات والتعديلات المالية كخفض الدعوم وفرض الرسوم على بعض الخدمات. إذ تشير التقارير الرسمية إلى قيام السلطات في أبوظبي بخفض عدد المشاريع غير الضرورية بالإضافة إلى زيادة تفعيل دور القطاع الخاص فيما يخص تنفيذ بعض المشاريع.

ويبدو أن الإمارات ستكون من أوائل دول مجلس التعاون الخليجي التي ستفرض ضريبة القيمة المضافة والتي من المخطط أن تبدأ تنفيذ أولى مراحلها في العام 2018 وتشمل الشركات الكبرى التي تتعدى أرباحها السنوية قيمة مليون دولار (3.75 مليون درهم). ومن المتوقع أن تدرّ هذه الضريبة بنسبة 5 بالمئة أرباحا تصل إلى 3.3 مليار دولار (12 مليار درهم) أي ما يساوي 1 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وقد قامت السلطات بإصدار سندات دولية بغرض تمويل العجز في الميزانية للحفاظ على الأصول الخارجية. وقد اصدرت السلطات في أبوظبي خلال أبريل سندات سيادية بقيمة 5 مليارات دولار تعدّ أولى إصداراتها منذ العام 2009. إذ يتم إصدار أدوات الدين العام حاليا على مستوى الإمارات بدلا من الحكومة الفيدرالية والتي تنتظر إصدار قانون جديد مطلع العام 2017 يسمح للحكومة الإماراتية بإصدار السندات. إذ من المتوقع أن يرتفع الطلب على السندات الإماراتية ذات العوائد العالية في ظل أسعار الفائدة المتدنية عالميا.

الحساب الجاري

من المتوقع أن يتسع فائض الحساب الجاري في العام 2017 لأول مرة منذ أربع سنوات تماشيا مع تعافي إيرادات الصادرات النفطية وتسارع نمو الصادرات غير النفطية. ونتوقع أن يرتفع الفائض إلى 5.7 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2017 وإلى 6.8 بالمئة في العام 2018 وذلك من أقل مستوى سجله منذ ست سنوات عند 4.6 بالمئة في العام 2016.

ومن المحتمل أن تستمر الصادرات غير النفطية بمواجهة بعض الضغوطات نتيجة قوة الدرهم. فقد سجل الدرهم نموا على خلفية قوة الدولار في مؤشر الدرهم الموزون تجاريا ما أدى إلى ارتفاع تكاليف الصادرات وساهم في جعل الإمارات عالية الكلفة من ناحية السياحة والاستثمار. وقد تأثر التبادل التجاري مع الأسواق الآسيوية بقوة الدرهم بينما لم تتأثر السياحة بشكل كبير لا سيما وأن معظم السائحين من دول مجلس التعاون الخليجي. ولم يتأثر الاستثمار العقاري وذلك لأن معظم المستثمرين من مواطني الإمارات. ومن المتوقع لأن يقابل تكاليف قوة الدولار العديد من الزيادات في قطاعي السياحة والعقار ما سيساهم في دعم نشاط الصادرات غير النفطية.

السيولة المصرفية

نتوقع أن يرتفع نشاط الائتمان تدريجيا في العام 2017 والعام 2018 بعد عامين من الاعتدال وذلك تماشيا مع تحسن النمو في الائتمان الممنوح لقطاعي العقار والبناء والتشييد. إذ تشير البيانات الأخيرة إلى استقرار في نشاط الائتمان. وظل نمو الائتمان في أكتوبر معتدلا ومستقراً نسبيا عند ما يقارب 6.0 بالمئة للشهر الثالث على التوالي. وبينما نتوقع أن يتراجع نمو الائتمان قليلا على أعقاب رفع أسعار الفائدة بواقع 25 نقطة أساس في منتصف ديسمبر تماشيا مع ارتفاع أسعار فائدة مجلس الاحتياط إلا اننا نرى أن النمو سيتعافى بسرعة لا سيما مع ارتفاع الطلب على الائتمان في قطاعي العقار والبناء والتشييد.

وارتفعت وتيرة نمو الودائع تدريجيا إلا أن الضعف في الودائع الحكومية إثر تراجع الإيرادات النفطية قد حال دول تسجيل أي زيادات ضخمة. إلا أنه من المتوقع أن ينتعش نمو الودائع الحكومية تماشيا مع التوقعات بارتفاع الإيرادات النفطية في العامين 2017و 2018. فقد قفز نمو الودائع من 3.3 بالمئة على أساس سنوي في أغسطس 2016 إلى 5.0 بالمئة على أساس سنوي في سبتمبر ليشهد ثباتا في أكتوبر 2016عند ذلك المستوى. وقد يعزى التحسن في النمو إلى تعافي أسعار النفط ونشاط إصدار السندات.

وظل نمو عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) متدنيا خلال العام 2016. فقد استقر في أكتوبر عند 3.1 بالمئة على أساس سنوي. ومن الممكن أن يتراجع النمو على المدى القريب بعد أن ارتفعت أسعار الفائدة الأساسية في ديسمبر. ولكن مع وجود توقعات بتسارع نمو الودائع فمن المفترض أن يرتفع نمو السيولة المصرفية أيضا.

وقد ارتفع سعر فائدة الإنتربنك لفترة الثلاثة أشهر والشهر الواحد إلى مستويات جديدة مؤخرا إثر زيادة الضوابط على السيولة وبعد ارتفاع أسعار الفائدة في ديسمبر 2016. ونتوقع أن يتراجعا على المدى المتوسط تماشيا مع تحسن أوضاع ومستويات السيولة.